

دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة
الأجور بالجزائر

Analytical study of the impact of the Algerian dinar exchange rate
policy on the effectiveness of wage policy in Algeria

صليحة بوسوردي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 (الجزائر)،

saliha.bousourdi@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/11/06

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/04/19

Abstract:

The study aims to shed light on the problem of the Algerian dinar exchange rate system, the extent of its impact on wages, and its effectiveness in maintaining an acceptable level of purchasing power for citizens. For This purpose, a description and analysis approach was used.

The study revealed a large gap between the real value of wages compared to their nominal value, due to their adoption of the floating exchange system, despite their economic and monetary lack of preparation for that.

Key words: Exchange rate, wages, Algerian dinar

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة نظام سعر صرف الدينار الجزائري، ومدى تأثيره على الأجور، وفعاليتيه في الحفاظ على مستوى مقبول من القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تم استخدام لهذا الغرض منهج الوصف والتحليل.

كشفت الدراسة عن وجود فجوة كبيرة بين القيمة الحقيقية للأجور مقارنة بقيمتها الاسمية، وذلك بسبب تبنيها نظام الصرف المعوم، بالرغم من عدم جاهزيتها اقتصاديا ونقديا لذلك.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الأجور، الدينار

الجزائري

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

1. مقدمة:

مرت أنظمة الصرف العالمية بعدة تحولات بدءا بالنتيبت بلوغا للتعويم، فأتاحت بذلك جملة من الاختيارات يتوافق كل منها مع طبيعة المعاملات التجارية الدولية وخصائص اقتصاد كل دولة، وفي الوقت الذي توفق فيه بعض الدول في اختيار نظام الصرف الذي يمكنها من تحسين قدرتها التنافسية وتحسين وضعية ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، تجد دول أخرى نفسها أمام مشكلات اقتصادية واجتماعية كالتضخم وارتفاع مستوى الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن بسبب تدني الأجور الحقيقية مقارنة بمثلتها الإسمية.

مرت الجزائر كباقي الدول بالعديد من المحطات في تعديل سياسة سعر صرف عملتها بما يتماشى ووضعيته السياسية والاقتصادية والنقدية بلوغا مرحلة التعويم المدار، ولعل لذلك تبعاته على المستوى الخارجي وكذا الداخلي، مما جعل السلطات في بحث مستمر عن آليات تضبط بها سياستها النقدية دون الإضرار بالوضع الاجتماعي للمواطن.

بالمقابل مرت سياسة الأجور في الجزائر بدورها بعدة تعديلات تماشيا مع متغيرات الاقتصاد الكلي، ومتطلبات المواطنين والحاح النقابات والاتحادات العمالية، إلا أنها عرفت في الآونة الأخيرة تدهورا أكثر من ذي قبل، من حيث قدرتها على تلبية الاحتياجات المعيشية للمواطن بالرغم من التحسين المتواصل في قيمتها الاسمية، وهذا ما يدفع إلى التفكير في أسباب هذا التدهور في القدرة الشرائية للأجور بالجزائر لاسيما فئة محدودي الدخل، وإمكانية أن يكون للاختيار غير الموفق لنظام الصرف المناسب دور كبير في ذلك.

مشكلة الدراسة:

من الطرح السابق تبرز مشكلة الدراسة والتي يمكن طرحها من خلال التساؤل التالي:

ما حقيقة نظام الصرف المتبع في الجزائر؟ وكيف يؤثر على فعالية سياسة الأجور فيها؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على المشكلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف الجزائر هي سياسة تخفيض العملة.
- يؤثر نظام الصرف المتبع بالجزائر سلبا على فعالية سياسة الأجور السائدة بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة نظام صرف الدينار ومدى تأثيره على الأجور بالجزائر، والكشف عن مدى فاعليته في الحفاظ على مستوى مقبول من القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من خلال تحقيق توازن الأجر الحقيقي مقابل الاسمي.

المنهج المستخدم:

لبلوغ الهدف من البحث تم استخدام منهج الوصف والتحليل، لوصف متغيرات الدراسة واستنتاج العلاقة بينها، وتحليل البيانات الإحصائية حول الأجور وأسعار الصرف للكشف عن مدى فاعلية نظام الصرف المتبع في كفاية الأجور الممنوحة للمواطن الجزائري.

منهجية الدراسة: لبلوغ الهدف من البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

- الإطار النظري لأسعار الصرف.

- الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين الأجور وأسعار الصرف.

- أثر سعر صرف الدينار الجزائري على سياسة الأجور بالجزائر.

2. الإطار النظري لاسعار الصرف:

يعد سعر صرف عملة بلد ما أحد المؤشرات العاكسة لأوضاعه الاقتصادية والمالية والنقدية، ويعرف سعر الصرف على أنه : "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية" (قدور، 2013، صفحة 14) أو العكس، أي عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

يؤدي سعر الصرف عدة وظائف، منها القياسية، حيث يعتمد المنتجون المحليون عليه لقياس ومقارنة الأسعار المحلية لسعة معينة مع أسعار السوق العالمية، إضافة إلى الوظيفة التطويرية، حيث يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بمناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة واستبدالها بالاستيراد، كما يؤدي وظيفة توزيعية، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل العالمي بين الدول. (بورحلي، 2015، صفحة 176)

1.2 أنواع أنظمة الصرف:

تختلف أنظمة الصرف من دولة لأخرى، باختلاف ظروفها الاقتصادية والنقدية، ويعرف نظام الصرف على أنه: "مجموعة القواعد والمبادئ المعتمدة من قبل السلطات في

بلد ما لتحديد القيمة الاسمية للعملة الوطنية، وإدارة سعر صرفها من خلال التأثير في توجهاته باستخدام مجموعة من الأدوات" (مرغيت، 2018، صفحة 03) أي الأسلوب المتبع في إدارة العملة الوطنية، وكيفية تحديد قيمتها الاسمية، وفيما يلي أنواع أنظمة الصرف: **أولاً. سعر الصرف الثابت:** ويعني الربط الصارم لعملة بلد ما بعملة بلد آخر يسمى بلد التثبيت، أو اشتراك مجموعة بلدان في عملة واحدة، وينقسم إلى:

I. ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: إن تبني أحد هذه الأنظمة يعني

الاستسلام الكامل لسيطرة السياسة النقدية لبلد التثبيت على مثلتها المحلية، وتنقسم إلى:

I.1 الاتحاد النقدي: وهو النظام الأكثر جموداً، أين يكون البلد عضواً في اتحاد

نقدي يشترك أعضاؤه في عملة موحدة، وهو ثلاثة أنواع؛ الاتحاد الذي تتبنى فيه مجموعة من الدول عملة إحدى دول الاتحاد لتكون عملة تداول مشتركة، والاتحاد القائم على اتفاق مجموعة دول على مثبت مشترك لعملاتها كالدولار مثلاً، أما الصيغة الأقوى هي إلغاء مجموعة دول لعملاتها واستحداث عملة جديدة مشتركة، الاتحاد النقدي الأوروبي مثلاً، والذي شهد ميلاد عملة جديدة وهي اليورو. (مرغيت، 2018، الصفحات 03-07)

تساهم الاتحادات النقدية في تحقيق درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية وتخفيض تكلفتها. إلا أنها تحد من قدرة دول الاتحاد على التكيف مع الصدمات من خلال تعديل أسعار الصرف، أو التمويل من خلال الإصدار النقدي.

I.2 التثبيت بالعملة البديلة (الدولرة): وهي تفويض قانوني للدولة باستخدام عملة

أجنبية قوية كعملة قانونية وحيدة لها، حيث تقضي تماماً على العملة الوطنية (بربري، 2011، صفحة 49) ويحدث هذا في حالة الدول التي تعاني من انخفاض حاد في قيمة عملتها بفعل التضخم المرتفع، وتفيد في تحقيق درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية، كما تلزم الحكومة بالانضباط في سياساتها الاقتصادية، لأن البنك المركزي يتجرد من سلطة إصدار النقود كلما احتاج لذلك، مما يسمح بالتحكم في التضخم، إلا أنها تفقد استقلالية سياستها النقدية، ولا يمكنها استخدام سعر الصرف لضبط اقتصادها.

II. مجلس العملة: هو نظام نقدي قائم على التزام تشريعي صريح بتبادل العملة

المحلية بعملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، حيث لا يمكن إصدار العملة المحلية إلا بمقابل نقد أجنبي يفوقه أو يساويه، (جعفري، 2013، صفحة 42)، مما يفقد البنك المركزي

وظائفه التقليدية، كالرقابة النقدية وإقراض الملاذ الأخير، ويترك مجالاً ضئيلاً للسياسة النقدية التقديرية (fund، 2004). يسمح هذا النظام بازديادية التداول النقدي لكل من العملة المحلية وعملة بلد التثبيت، ويستخدم في البلدان التي تعاني من التضخم المفرط، وتتمتع مجالس العملة بآلية التصحيح التلقائي في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

تختار الدول أنظمة الصرف الثابت ليجنبها التدخلات في سوق الصرف (Christmann, 2006, p. 22) وذلك لتحقيق درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية، إلا أن ما يؤخذ عليها، تخلي البنك المركزي عن استقلالية سياسته النقدية وعدم تمكن الدولة من صياغة سياسة نقدية تتماشى وظروفها الاقتصادية.

ثانياً. أنظمة الصرف الوسيطة (الربط الرخو لسعر الصرف): تقوم الدولة بربط عملتها بسعر ثابت بعملة أخرى، بحيث يتقلب سعر الصرف ضمن هامش ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر مركزي يتم تحديده كقيمة تعادل مرجعية يلتزم البنك المركزي بها لمبادلة عملته، (fund، 2004)، ويساهم هذا النظام في مواجهة توقعات التضخم، إلا أنه يوفر درجة محدودة من مرونة واستقلالية السياسة النقدية في مواجهة الصدمات التي تصيب الاقتصاد، بالمقابل فهو معرض لأزمات العملة نتيجة صعوبة الحفاظ على سعر صرف ثابت وقابل للتعديل وسياسة نقدية مستقلة في نفس الوقت. (مرغيت، 2018، صفحة 13).

ثالثاً. أنظمة الصرف المعمومة: الأنظمة المعمومة أو المرنة هي أكثر أنظمة الصرف مرونة، نتيجة لخضوعها لقوى العرض والطلب بسوق الصرف، وهو نوعان:

I. التعويم الموجه: أين تتدخل البنوك المركزية بدرجات متفاوتة ومن حين لآخر في سوق الصرف للتأثير على معدل الصرف، حيث يؤدي التدخل القوي إلى نقل قيمة العملة بعيداً عن سعر الصرف في السوق، في حين يجعلها التدخل الأقل أقرب، (Christmann, 2006, p. 02) ويستخدم التعويم الموجه للتقليل من عدم استقرار سعر صرف العملة عن طريق التأثير في سوق الصرف بشراء أو بيع النقد الأجنبي، أو لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط، من خلال آلية التخفيض، ويستخدم مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية، كمؤشرات في توجيه سعر الصرف.

II. التعويم الحر: حيث يخضع سعر الصرف لقوى السوق، فإذا تجاوز الطلب على العملة العرض منها سترتفع قيمة العملة والعكس، دون أي قيود من قبل السلطات،

(Christmann, 2006, p. 02) ولا يحدث التدخل في سوق الصرف إلا في حالات نادرة، وذلك بهدف منع التقلبات غير المبررة والمفرطة في سعر الصرف (fund, 2004).

تتمتع الدولة المتبناة لنظام الصرف المعموم بسياسة نقدية مستقلة تتحدد وفقا للأوضاع المحلية وغير تابعة لسعر صرف دولة أخرى، وبإمكانية قيام البنك المركزي بدوره كملجأ أخير، كما تتمتع بوجود آلية تعديل تلقائية لميزان المدفوعات، وتجاوز الصدمات التجارية، بالمقابل يؤخذ على هذا النظام كونه مصدرا للتضخم المستورد، نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات الناتج عن انخفاض سعر الصرف، كما أن المصادقية التي يجب أن توفرها الدولة للمستثمر الأجنبي قد تتخفض، بسبب التقلبات المفرطة لسعر الصرف.

ويقول هلر في هذا الصدد " the dollar alone cannot and should not be the sole equilibrating variable" (Robert Heller, 1987, p. 20) إذ أنه لا ينبغي للدولة ترك الحرية الكاملة لسوق الصرف للتحكم في الموازنات المالية والاقتصادية، ومن الضروري التدخل من حين لآخر لتحقيق الرشادة في إدارة أسعار الصرف.

2.2 محددات اختيار نظام صرف معين:

لتفادي أزمات العملة يجب اختيار نظام الصرف الملائم لخصائص اقتصاديات الدولة، وفيما يلي محددات الاختيار المناسب: (Papaioannou, 2003, pp. 05-07)

- **مرحلة النضج الاقتصادي للدولة**، حيث يزيد سعر الصرف العائم من تقلبات سعر الصرف، مما يضر بالدول النامية، لذلك يفترض ربط أموالها بعملات دول أخرى.
- **الميزان التجاري**، حيث تعمل أسعار الصرف المرنة على موازنة التجارة، فعند حدوث عجز بالميزان التجاري، سيتطور الطلب على العملة الأجنبية مما يزيد من سعرها مقارنة بالعملة المحلية، مما يقلل من جاذبية المنتجات الأجنبية في السوق المحلية، مما يقلل العجز التجاري، بينما لا يحقق نظام الصرف الثابت عملية إعادة التوازن التلقائي هذه.
- **مصادقية البنك المركزي**، يمكن للدولة التي تحتكم على بنك مركزي ذو مصادقية وسمعة طيبة عالمياً تبني النظام العائم، أما في حالة العكس فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل، حيث يتم استيراد المصادقية من البنك المركزي لدولة الربط.
- **السياسة المالية للدولة**، فإن سعر الصرف الثابت يمكن من تعديل أسعار الفائدة وتغيير السياسات المالية، إلا أنه لا يساعد على معالجة الظروف الاقتصادية كالأجور مثلاً.

هذا بالإضافة للمحددات التالية: (بلفاطمي، 2011، صفحة 41)

- كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان نظام الصرف الثابت هو الأفضل، حيث يسمح بتوفير درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية والحد من خطر الصرف.
- كلما زاد التنوع السلعي في اقتصاد معين، كلما شجع ذلك على تبني أسعار صرف مرنة، ففي حالة حدوث صدمات اقتصادية في قطاع معين لن يتأثر الاقتصاد بشكل كبير نظرا لوجود قطاعات أخرى، عكس الدول التي تتميز باقتصاد راكد ومعتمد على الواردات، فإن سعر الصرف العائم سيؤدي إلى الانخفاض المستمر للعملة نتيجة الصدمات الاقتصادية.
- عندما تكون معظم العلاقات التجارية متركزة مع بلد واحد كبير، فإنه يكون من مصلحة الدولة أن تقوم بتثبيت عملتها بعملة هذا الشريك التجاري.
- عندما يكون معدل التضخم في بلد ما شديد الارتفاع في ظل ضعف مصداقية البنك المركزي، فإنه يمكنه استيراد المصداقية عن طريق تثبيت سعر صرف عملته بعملة دولة أخرى تتمتع بسمعة طيبة في مجال المحافظة على استقرار الأسعار.
- يفضل للبلدان التي تتميز بجمود الأجور والأسعار الاسمية أن تستفيد من مرونة سعر الصرف، لمواجهة الصدمات الحقيقية الناتجة عن تنذب الميزان التجاري، وبالمقابل يكون النظام الثابت هو الأفضل في حالة مرونة الأجور والأسعار الاسمية.
- عندما تكون تركيبة العملات التي تتكون منها الديون مختلفة، فمن مصلحة البلد تبني نظام الربط إلى سلة عملات.

3. الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين أسعار الصرف والأجور:

لا يختلف اثنان حول وجود علاقة بين أسعار الصرف والأجور، وهو ما يتلمسه العام والخاص في حياته اليومية وهو يتابع تحركات عملة بلده ومنحى الأجور فيه، إلا أن التساؤل يكمن في طبيعة هذه العلاقة وكيفية التحكم فيها، وقبل التطرق لذلك، تجدر الإشارة أولاً لبعض المفاهيم الأساسية حول الأجور.

1.3 مفاهيم أساسية حول الأجر:

يعد الأجر وسيلة لإشباع الاحتياجات المختلفة للفرد، كما يعد وسيلة تجذب بها المنظمة الكفاءات المناسبة للعمل، والإبقاء على الكفاءات العالية الموجودة بها وخفض دوران العمل، وهو وسيلة لتحقيق العدالة بين العاملين إضافة لكونه أداة تنافسية.

أولاً. مفهوم الأجر: يعرف الأجر على أنه: "المقابل المادي الذي يستحقه الفرد من صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به من أعمال متفق عليها" (الصيرفي، 2006، صفحة 149) حيث يمكن التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يمثل الأول ما يتقاضاه الفرد في شكل نقود، بينما يمثل الثاني القدرة الشرائية لهذه الكتلة النقدية، وهو ما يقيس القيمة الحقيقية لأجر الفرد والذي يتأثر بمعدل التضخم والمستوى الاقتصادي للدولة.

ثانياً. العوامل الأساسية المحددة لمعدلات الأجر:

تحدد الأجور بالعديد من العوامل منها: (ديسلر، 2003، الصفحات 179-185)

- مستوى الأجر السائد في السوق، حيث لا يفترض أن تبتعد الأجور التي تمنحها منظمة ما عن المستوى العام للأجور في السوق تقادياً لانتماء العمال إلى مناطق الأجور المرتفعة؛
- إنتاجية العمل، حيث توجد علاقة طردية بين إنتاجية العامل والأجر الذي يمنح له؛
- الاعتبارات القانونية، حيث يفترض أن لا يقل الأجر المقدم عن حد أدنى معين؛
- تأثير النقابات العمالية التي تقوم بالتفاوض حول الأجر وتوقيت وضمن الحصول عليه ومدى توافقه مع مستوى المعيشة؛

- سياسة التعويضات بالمنظمة، فقد تكون سياسة رائدة أو تابعة في سوق العمل، كما قد تقدم أجوراً تنافسية أو متدنية، كما تستدعي السياسة التعويضية أن تكون متجانسة مع أهدافها الإستراتيجية ومستوى الأداء المتوقع. (Peretti, 2007, p. 257)

كما تؤثر القدرة المالية للدولة على مستوى الأجور، والتي يمكن معرفتها من حالة ميزان مدفوعاتها، ويعتمد هذا على الصادرات والواردات من السلع والخدمات الأجنبية التي يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في تحديدها، وهذا ما سيتم التعرض إليه في السطور القادمة.

2.3 طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف والأجور:

لللعلاقة بين سعر الصرف والأجور جذور تاريخية تعود لتطور الفكر الاقتصادي، بداية بالمدرسة الكلاسيكية، حيث يرى آدم سميث أن هناك علاقة طردية بين الطلب على العمل ومعدل الأجور، وأنه عند ثبات الأجر الحقيقي فإن الاستثمار ينخفض، فيما يرتفع سعر الفائدة، مما يؤدي لارتفاع العرض من الصرف الأجنبي للاستفادة من أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية، بينما يرى كينز في النظرية العامة للتشغيل والفائدة، وجود علاقة طردية بين الأجور وسعر الفائدة، حيث أن تخفيض الأجور سيعمل على زيادة

التشغيل، مما يؤدي لارتفاع الاستثمار وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية. فيما تفسرها النظرية الإنتاجية من خلال علاقة إنتاجية الفرد بمستوى أجره، فعندما تزيد الأولى ترتفع الثانية، مما يؤدي لارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار ومن ثم تتخفف الصادرات ويزداد الطلب على الواردات، مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية. (العتيبي، 2018، الصفحات 32-33)

ويرى فريدمان أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأجور، حيث اعتبر الأجور محددا لكمية النقود، فعند زيادة الأجور تزداد كمية النقود ويرتفع المستوى العام للأسعار المحلية، مما يضعف من القوة التنافسية للدولة، وبالتالي يرتفع الطلب على الواردات والذي يقابله انخفاض في الصادرات، وينتج عن ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية. فيما تتناول نظرية تعادل القوة الشرائية العلاقة بين الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي بشكل غير مباشر عن طريق علاقة كل منهما بالتضخم، فعند انخفاض سعر صرف العملة المحلية فإن التضخم يزداد مما يقلص من الأجور الحقيقية نتيجة للعلاقة العكسية بينهما. (العتيبي، 2018، صفحة 33)

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الأجور وسعر الصرف علاقة غير مباشرة، والمتغير الوسيط بينهما يكون عادة التضخم، حيث تتأثر الأجور بشكل مباشر بمعدل التضخم، فكلما كان هذا الأخير أكبر انخفضت القدرة الشرائية للفرد وطالب برفع الأجور، وكلما كانت وتيرة التزايد في معدل التضخم أكبر تحتمت الزيادة في الأجور بشكل دوري، مما يعني تضخما في الأجور، (Al-Nashar، 2011، صفحة 22) وربما استدعى الأمر تعديل القدرة الشرائية برفع المستويات الدنيا للأجور دون العليا.

إن علاقة تبادلية موجودة بين الأجور وسعر الصرف، فكلما ارتفعت الأسعار لأسباب معينة من بينها الزيادة في الأجور نفسها، كلما أدى هذا إلى زيادة معدل التضخم الذي يؤدي بدوره إلى ضرورة خفض سعر صرف العملة، والذي يرافقه في معظم الأحيان إصدارات إضافية للعملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، والتي ينتج عنها ارتفاع في الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع وثبات العرض منها، وفقا لنظرية كمية النقود لفيشر، (المخلافي، 2006، صفحة 20) مما يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور نتيجة التضخم المتوقع، وارتفاع الأسعار مرة أخرى لتغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق هوامش ربح

مرضية، وبالتالي زيادة معدل التضخم الذي يؤدي بدوره إلى خفض سعر صرف العملة، وهكذا تتكون حلقة مفرغة، وينتج ما يسمى بالتضخم الحلزوني، (حمادي، 2009، صفحة 134) الذي يؤدي في كل مرة إلى خفض في قيمة العملة، وكذا الأجور الحقيقية.

من جانب آخر فإن الأسعار والأجور تتعدل من خلال تأثير كل منها في الآخر حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام، وفي الحقيقة فإن الأسعار تتحدد بتكاليف العمل ومنها الأجور، وهذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها، وترتبط بالقدرة الشرائية للعامل، مما يخلق حلقة مفرغة بين الأجور والأسعار، حيث أن الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية سواء المحلية أو المستوردة يؤثر مباشرة في مستوى الأجور، وبشكل طردي، مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع المحلية يصحبه خفض في سعر صرف العملة لتحسين القدرة الشرائية، وهكذا. إلا أن هذا قد لا يحدث دائما، ففي حالة ثبات الكتلة النقدية تتوقف حركة (أسعار - أجور)، وتلجأ الدولة إلى حلول أكثر نجاعة لتحقيق التوازنات الحقيقية، مما يعني أن للسياسة المالية دور في كبت الانخفاض المستمر للعملة الذي يصحبه انخفاض في القدرة الشرائية، يحتم السلطات لرفع الأجور الإسمية. (العباس، 2003، صفحة 134)

كما تلعب درجة مرونة الأجور دورا هاما وحاسما في مدى فاعلية سياسة سعر الصرف، حيث يعتمد أثر أي تخفيض في سعر الصرف على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية على كيفية تأثر الأجور الإسمية والأسعار بالتخفيض، فإذا كانت الأجور الإسمية تتأثر بالأسعار ما يسمح بالتضخم، فإن أثر التغير في سعر الصرف الإسمي على الأجر الحقيقي يكون ضئيلا. (العباس، 2003، صفحة 134)

بالمقابل، إذا كانت الأجور مرنة والبلد يعاني من ارتفاع البطالة، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الأجر ومن ثم انخفاض أسعار السلع، وتصبح منتجات هذا البلد أكثر تنافسية، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي، وبالتالي ارتفاع سعر صرف عملته (بلفاطمي، 2011، صفحة 41)، إلا أن المشكلة تكمن في الدول التي لا تتمتع باقتصاديات متطورة، وأحادية الصادرات (النفط مثلا) حيث لا تستفيد من انخفاض الأجور الناتج عن ارتفاع البطالة، لنقص الأجهزة الإنتاجية أصلا، فلا وجود للسلع الموجهة للتصدير حتى نستفيد من خفض سعرها، وبالتالي تبقى أسعار العملة في حالة انخفاض مستمر نتيجة الاعتماد على الواردات، مما يؤدي للحاجة إلى رفع الأجور كما هو الأمر في حالة الجزائر.

4. أثر سياسة أسعار الصرف على الأجور في الجزائر:

قبل التطرق لأثر سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف الجزائر على الأجور، تجدر الإشارة أولاً إلى أهم المراحل التي مرت بها أنظمة صرف الدينار الجزائري:

4 . 1 التطور التاريخي لنظام الصرف بالجزائر:

لم تكن للجزائر عملتها الوطنية بعد الاستقلال، وكانت تعتمد الفرنك الجزائري الذي كان متداولاً في عهد الاحتلال، حيث مرت العملة الوطنية بعدة مراحل انتقلت خلالها من نظام صرف إلى آخر، وفقاً للتطور الحاصل في أنظمة الصرف العالمية، وتماشياً مع تداعيات التنمية الاقتصادية المتبناة من طرف الدولة في كل مرحلة، وفيما يلي أهمها:

أولاً. مرحلة الربط إلى الفرنك الفرنسي: كمرحلة أولى لتأسيس عملتها الوطنية، قامت الجزائر بإنشاء بنكها المركزي في ديسمبر 1962، ثم انضمت لصندوق النقد الدولي، في سبتمبر 1963، كما قررت الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي بسبب السلبات الناتجة عن الربط، وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963 (بوزيان، 2002، صفحة 02)، لتنتشئ عملتها "الدينار الجزائري" في 10 مارس 1964، وحددت نسبة صرفه بـ: 180 ملغ من الذهب الخالص (مرغيت، 2018، صفحة 144) حيث تم ربطه بالفرنك الفرنسي بسعر صرف متعادل استمر لغاية 1969، حيث بلغ سعر صرف الدينار 1.25 فرنك فرنسي، واستمر الأمر كذلك حتى سنة 1974. (هداجي، 2014، صفحة 12).

ثانياً. مرحلة الربط إلى سلة عملات (1974-1994): تخلت الجزائر عن الربط بالفرنك الفرنسي الذي تسبب في خفض سعر صرف عملتها مع باقي العملات، إضافة لحدوث أزمة نفطية سنة 1973 أدت لانخفاض سعر صرف الدولار، مما أثر على الإيرادات من الصادرات المقومة بالدولار، (مرغيت، 2018، صفحة 144) حيث تقرر سنة 1974 الانتقال إلى تثبيت سعر صرف الدينار إلى سلة عملات، مع فرض الرقابة عليه ومنع تحويله، مما أدى لظهور السوق الموازي. (بوزيان، 2002، صفحة 02).

ثالثاً. مرحلة التعويم: مرت مرحلة تعويم الدينار الجزائري بمراحل ثلاث تمثلت في:

I. الإنزلاق التدريجي: كنتيجة لضعف احتياطات الصرف الأجنبية وزيادة ثقل خدمة

الديون، تحتم اللجوء إلى التعويم، بدءاً بسياسة الإنزلاق التدريجي، حيث تم تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار تدريجياً، من أجل بلوغ مستوى توازن الطلب الوطني على

السلع الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، (بربري، 2011، صفحة 55) حيث انتقل من 4,936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دينار للدولار مع نهاية 1988 ليصل إلى 17,7665 دينار للدولار مع بداية 1991. (بورحلي، 2015، صفحة 188).

II. التخفيض الصريح: في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد بشأن الاستعداد الائتماني سنة 1991 تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22% ليصل إلى 22 دينار للدولار، واستمر الوضع كذلك إلى غاية الاتفاق المبرم مع صندوق النقد سنة 1994 والذي تمخض عنه تخفيض بنسبة 40,17% لتصل قيمة الدولار إلى 36 دينار، والذي تزامن مع تحرير الأسعار بنسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.

III. جلسات التسعير (مجالس العملة): يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات تسعير مكونة من ممثلي البنك المركزي والبنوك التجارية، (بورزيان، 2002، صفحة 02) حيث يفتح ممثل البنك المركزي الجلسة بسعر صرف محدد، ومبلغ من العملة الصعبة، ويقدم ممثلي البنوك طلباتهم منها وكذا السعر المقترح، ويتم تثبيت العملة بطريقة المزاد العلني، حيث يتم اختيار السعر الأقل، (بربري، 2011، صفحة 55).

IV. إنشاء سوق الصرف البيئية: حققت جلسات التثبيت استقرارا نسبيا في سعر الصرف، وتحسن مستوى احتياطي الصرف الأجنبي، مما شجع على إنشاء سوق صرف بين البنوك، والذي انطلق رسميا في 1996/01/02، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، وأصبح الدينار يتحدد من خلال آلية العرض والطلب التي تمارسها البنوك فيما بينها، حيث يمكنها بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مع ضرورة تدخل البنك المركزي دوريا لحماية الدينار من تدهور قيمته. (هداجي، 2014، صفحة 20) واستكمالا لعملية التعويم، قامت السلطات النقدية بتعزيز قابلية تحويل الدينار تدريجيا، وتزامن هذا مع بداية تحرير التجارة الخارجية سنة 1990 بدءا بعمليات التحويل الجارية، ثم عمليات التجارة الخارجية سنة 1991، ثم عمليات الاستيراد سنة 1994، ثم تعميم العملية بالتدريج ولكن عند سقف محدد، باستثناء تحويل رؤوس الأموال.

كما شهد سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة ما بين 1999 و2012 ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى سوق الصرف البيئي، وكذا نسب تضخم متواضعة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع صادرات الجزائر منه، مما حقق فائض في الميزان

التجاري، مما انعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، حيث تمكنت الجزائر من تكوين احتياطي صرف فاق 190 مليار دولار سنة 2012، إلا أن هذا التحسن لم يكن بسبب تخفيض العملة بل بفضل ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع صادرات البلد منها.

2.4 انعكاسات سياسة سعر الصرف "خفض العملة" على الأجور بالجزائر:

من خلال تتبع مراحل تطور نظام الصرف بالجزائر، تبين أن السياسة المتبعة هي سياسة تخفيض العملة، ويقصد بها هنا، "ذلك الإجراء الرسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج" (بورحلي، 2015، صفحة 177).

وترجع أسباب الجزائر في التخفيض المستمر لعملتها إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً تضخمياً، بحيث أصبحت تجد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعر مرتفع حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق، وسعر منخفض تحدده سوق الصرف طبقاً لعوامل العرض والطلب، فتلجأ الدولة لتخفيض عملتها من أجل تقليص ذلك الفارق من جهة، وتقريب القيمة الاسمية للدينار إلى قيمته الحقيقية، ومحاولة تدارك مشكلة التضخم الناجمة عن ارتفاع الأسعار، الذي يتبعه عادة ارتفاع في الأجور الاسمية، وهذا ما يتنافى مع الأهداف الحقيقية للتخفيض، حيث أن الدول في الواقع تلجأ عادة إلى خفض سعر صرف عملتها المحلية من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية عموماً وميزانها التجاري بالخصوص، فبانخفاض سعر الصرف تزداد أسعار الواردات ما يدفع إلى ضرورة تقليص الاستيراد، مما ينتج عنه تقليص فاتورة الاستيراد، ويشجع على تفضيل المنتجات المحلية التي تصبح أرخص بسبب تدني قيمة الأجور والمواد الأولية المحلية، مما يحقق ارتفاعاً في الأجور الحقيقية، وبالتالي القدرة الشرائية للمواطن، بالرغم من بقاء قيمتها الاسمية ثابتة، بالمقابل، تزداد تنافسية الصادرات إلى الخارج بسبب انخفاض أسعارها، حيث يزيد الطلب عليها، مما ينعكس على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يتم توجيهه قسطاً منه لإعادة الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني.

إن الحلقة المفقودة في حالة الجزائر أن عملية التخفيض لا تستهدف تقليص أسعار المنتجات المحلية للحصول على ميزة تنافسية للصادرات، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن

من خلال خفض الأسعار، وبالتالي تحقيق كفاية الأجور الحقيقية، وما يحدث وفي الواقع أن عملية تخفيض الدينار الجزائري يتم اللجوء إليه كحل وحيد للصدمات النقدية الناتجة أساسا عن اختلالات في التوازنات الاقتصادية والناتجة بدورها عن قصور وعدم انتعاش العملية الإنتاجية، وبالتالي اللجوء للاستيراد، مما يؤدي إلى حصول تضخم نتيجة ارتفاع كلفة الاستيراد، مما يشكل خطرا على القدرة الشرائية للمواطن، بسبب زيادة معدلات التضخم أكثر من معدلات زيادة الأجور الاسمية، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، هذا ما يدفع السلطات إلى رفع الأجور الاسمية بدفع من العمال والنقابات، مما يدخلها في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها.

كما أن الاعتماد شبه الكلي على الصادرات من المحروقات، والتي تتعرض من حين لآخر إلى أزمات انخفاض أسعارها، تؤدي بدورها إلى انخفاض الاحتياطي من الصرف الأجنبي، مما يقلص من إمكانية التحكم في قيمة الدينار في سوق الصرف، الشيء الذي يدفع السلطات بإصدار العملة الوطنية بدون مقابل، "الأساليب غير الشرعية"، لمواجهة الطلب على السلع المستوردة، مما يزيد التضخم حدة والعملة الوطنية انخفاضا، والقدرة الشرائية عجزا بسبب عدم كفاية الأجور الحقيقية، مما يدخلها في حلقة مفرغة من الصعب الخروج منها دون تبني سياسات علاجية حقيقية، ودفع عجلة الجهاز الإنتاجي إلى الأمام.

3.4 واقع الأجور بالجزائر في ظل التخفيض المستمر للدينار الجزائري :

سبقت الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين الأجور وسياسة سعر الصرف المنتهجة من طرف الجزائر، فأى تخفيض في العملة يستدعي بالضرورة أن يعقبه زيادة في الأجور الإسمية لمواجهة التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار، وذلك لرفع القدرة الشرائية للمواطن، وفيما يلي سنقف على واقع الأجور بالجزائر للفترة 2001-2020 في ظل عمليات التخفيض المستمرة، للحكم على مدى نجاعة السياسة الأجرية للدولة ومدى توافقها مع وضعية سعر صرف الدينار، ومدى التزام الدولة بتحقيق التوازن على مستوى الأجر الحقيقي.

يوضح الجدول أدناه معلومات حول الحد الأدنى للأجور خلال فترة الدراسة، مقيمة بالدينار تارة وبالدولار تارة أخرى مع التغير السنوي الحاصل لكليهما، وذلك لغرض إجراء المقارنات بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، كما يحتوي على معلومات حول متوسط سعر

دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر.

صرف الدولار، مقابل الدينار الجزائري، وكذا نسبة التغير السنوي، وذلك لغرض الوقوف على أهم محطات التخفيض الحاصلة خلال هذه الفترة وأثرها على الحد الأدنى للأجور.

الجدول 1: الحد الأدنى للأجور في ظل تخفيض الدينار للفترة: 2001-2020.

السنة	متوسط سعر صرف دولار / ج (1)	نسبة التغير % السنوي	الحد الأدنى للأجور (دج)(2)	نسبة التغير % السنوي	الحد الأدنى للأجور بالدولار	نسبة التغير السنوي %
2001	77,2647	-	8000	-	103.54	-
2002	79,6850	+3.13	8000	0	100.4	-3.03
2003	77,3683	-2.77	8000	0	103.4	+2.63
2004	72,0653	-6.86	10000	+25	138.75	+38.2
2005	73,3669	+1.81	10000	0	136.29	-1.77
2006	72,6459	-1	10000	0	137.66	+1
2007	69,3644	-4.51	12000	+20	173.01	+25.68
2008	64,5810	-6.89	12000	0	185.81	+7.4
2009	72,6467	+12.48	12000	0	165.2	-11.09
2010	74,3199	+2.14	15000	+25	201.83	+22.17
2011	72,8537	-1.95	15000	0	205.9	+2.02
2012	77,5519	+6.45	18000	+20	232.11	+12.73
2013	79,3809	+2.36	18000	0	226.27	-2.62
2014	80,56	1.49	18000	0	223.43	-1.25
2015	100,46	+24.7	18000	0	179.18	-19.8
2016	109,47	+8.96	18000	0	164.43	-8.23
2017	110,96	+1.36	18000	0	162.22	-5.09
2018	116,62	+5.1	18000	0	154.35	-4.85
2019	123	5.47	18000	0	146.34	-5.19
2020	132,22	+7.5	20000	+11.11	151.26	+3.36

المصدر: (1) الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، 2021.

(2) بنك الجزائر، 2021.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري تتزايد بوتيرة ضعيفة تكاد تكون ثابتة، حتى سنة 2014، وهو تاريخ انهيار أسعار البترول، التي أثرت على سعر صرف الدينار، حيث بدأت وتيرة التزايد بالارتفاع السريع حتى بلغ سنة 2020 متوسط قدره 132.22 دينار للدولار الواحد، بالمقابل فإن وتيرة الزيادة في

الحد الأدنى للأجور منخفضة، حيث تتغير كل ثلاث سنوات مرة، ودامت منذ سنة 2012 إلى 2020 أي مدة ثمان سنوات دون تغيير، بالرغم من التزايد الملحوظ في قيمة الدولار، مما يعني انخفاض أو عجز في القدرة الشرائية للمواطن لاسيما محدود الدخل.

بالرجوع للجدول أعلاه نجد أن الحد الأدنى للأجور بالدولار يتزايد بوتيرة معتدلة تماشيا مع الزيادة في الحد الأدنى للأجور بالدينار، نتيجة الاستقرار النسبي للدولار مقابل الدينار، حيث يتأرجح تخفيض الدينار بين 1.5% و3.5%، ما عدا سنة 2005 بلغ التخفيض 4.2% وسنة 2012 بلغ 6.45% وسنة 2009 بلغ 12.48%، وربما يفسر هذا بالاستقرار الاقتصادي الذي حققه ارتفاع أسعار البترول.

بالمقابل تغير الحد الأدنى للأجر مقيما بالدولار بشكل عكسي، منذ سنة 2014 بمعنى أنها تتخضع بوتيرة متسارعة بدل الارتفاع تماشيا مع الزيادة في الحد الأدنى مقيما بالدينار، فجدد مثلا في سنة 2012 حيث كان الحد الأدنى للأجر بالدينار 18000 دج يقابله 232.11 دولار بالدولار، بعدها بسنة واحدة انخفض الحد الأدنى إلى 226.27 دولار برغم بقاءه ثابتا بالدينار (18000 دج)، وذلك بسبب انخفاض الدينار (6.45% سنة 2012 و2.36% سنة 2013)، وبقي الأجر بالدولار يتراجع حتى بلغ 146.34 دولار سنة 2019 بالرغم من ثباته بالدينار، مما اضطر الدولة لرفع الحد الأدنى للأجور سنة 2020 إلى 20000 دج ما يعني زيادة بنسبة 11.11% والتي يقابلها 151.26 دولار ما يعني زيادة ب3.3% أي بنسبة أقل أربع مرات تقريبا من الزيادة المزعومة بالدينار، وهذا نتيجة انخفاض الدينار بنسبة 7.5% مقارنة بالسنة التي سبقتها (2019)، وهذا ما يعني انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري لاسيما محدود الدخل.

تبدو الزيادة التي تم اعتمادها سنة 2020 والمقدرة بـ: 2000 دج، والتي رفعت الحد الأدنى للأجور إلى 20000 دج أنها مقبولة إلى حد ما، إلا أنه بإرجاعها إلى قيمتها بالدولار نجدها تساوي 151.26 دولار، بمعنى أنها تكاد تساوي الحد الأدنى للأجر سنة 2018 دون زيادة، وبمقاربة بسيطة نجد أن العامل كان يتقاضى حدا أدنى حقيقي للأجور سنة 2020 أقل بكثير مما كان يتقاضاه سنة 2012 والذي بلغ 232.11 دولار، بالرغم من أن قيمته بالدينار قد ارتفعت، حيث يقدر الانخفاض الحقيقي في الحد الأدنى للأجر بين سنة 2012

وسنة 2020 بـ: 80.85 دولار، بنسبة 35%، وهذا ما يدل على تهاوي القدرة الشرائية للمواطن، فرغم الزيادة في الأجور الاسمية، فإن النسبة الأكبر منها ستنفق على الاستهلاك. ويمكن تفسير انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، لاسيما محدود الدخل، بسبب تخفيض قيمة الدينار، من خلال تأثيره على الميل الحدي للاستهلاك، فعندما ينخفض سعر صرف العملة الوطنية يرتفع الميل الحدي للاستهلاك، ولكن ليس بزيادة الكميات المستهلكة، بل إن جزءا أكبر من الأجر سينفق لتسديد نفس الكمية المعتادة للمواد المستهلكة نتيجة ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع فاتورة الاستهلاك دون زيادة المنفعة.

مما سبق يتبين أن نظام الصرف المتبع بالجزائر لم يحقق الأهداف المرجوة منه، فحسب النظرية الاقتصادية، يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث تزداد الصادرات كلما انخفض سعر العملة نتيجة تأثير ذلك في خفض أسعار المنتجات الموجهة للتصدير، كما يؤثر على الواردات بالانخفاض نتيجة ارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري، إلا أن هذا لا ينطبق على الواقع الجزائري بسبب الاعتماد شبه الكلي على المحروقات، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته، أي أن تخفيض سعر الصرف لم يحدث تغيرا في هيكل الصادرات، وأي تحسن في قيمة الصادرات سببه تزايد صادرات المحروقات وارتفاع أسعارها وليس تخفيض سعر صرف الدينار.

الخاتمة:

تعد سياسة سعر الصرف من أهم الدعامات التي تقوم عليها السياسة النقدية لأي دولة، والتي لها انعكاساتها المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، كميزان المدفوعات والميزان التجاري والعملية الإنتاجية وغيرها، وكذا انعكاساتها غير المباشرة على متغيرات أخرى على مستوى الاقتصاد الجزئي كالأجور مثلا، وهو موضوع بحثنا هذا. إن الاختيار الصائب لنظام الصرف الملائم يجنب الدولة الوقوع في الكثير من الصدمات المالية والاقتصادية، وبين التثبيت والتعويم تختار النظام الذي يتماشى ووضعيته المالية والاقتصادية، بحيث يحقق لها الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي ينعكس على أفراد المجتمع بالإيجاب، من خلال تحقيق التوازن بين الأجور الحقيقية والمستوى العام للأسعار. مر نظام الصرف بالجزائر بالعديد من المراحل بدءا بالتثبيت من خلال الربط بالفرنك الفرنسي وصولا إلى التعويم سنة 1994، إلا أن هذا التعويم لا يخضع لآليات

العرض والطلب في سوق الصرف كما يفترض أن يكون، بل إنه تعويم مدار من طرف البنك المركزي، الذي يتدخل في تحديد قيمة الدينار بما يراه مناسباً للظروف المالية والاقتصادية السائدة، مما منع الدينار من التحرير الفعلي، وجعله عرضة للتخفيض المستمر في قيمتها دون ضوابط موضوعية ومبررات علمية، مما تسبب في العديد من الأزمات. من بين المتغيرات التي تأثرت بسياسة التخفيض هذه هو عدم كفاية الأجور الحقيقية لمواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار، بالرغم من محاولات رفع الأجور الاسمية من حين لآخر، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لاسيما محدودي الدخل.

نتائج الدراسة:

في خضم محاولات الجزائر لاختيار نظام الصرف الملائم لها لتحقيق التوازن في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، تجد نفسها في مواجهة مشكلات اقتصادية واجتماعية ناتجة عن التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بسبب تدني القيمة الحقيقية للأجور مقارنة بقيمتها الاسمية، وذلك بسبب تبنيها نظام الصرف المعوم، بالرغم من عدم جاهزيتها اقتصاديا ونقديا لذلك، مما جعلها تلجأ لتدخل البنك المركزي في كل مرة، من خلال سياسات تخفيض متوالية تسببت في تهاوي العملة الوطنية وما انجر عنها من تدهور في المستوى المعيشي للمواطن، مما يحتم عليها اتخاذ التدابير اللازمة لخفض هذه الفجوة، من خلال تعديلات تمس كلا من السياسة الأجرية والنقدية.

مما سبق يمكن الإجابة على مشكلة الدراسة وذلك من خلال تقييم فرضيات الدراسة على ضوء التحليل السابق، وذلك بقبول الفرضية الأولى ومفادها أن سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف الجزائر تتمثل حقيقة في التخفيض الحاد للدينار، وليس التعويم كما هو مصرح به، فالتعويم يخضع لآلية السوق، بعكس التخفيض الذي يخضع لاعتبارات أخرى أهمها قصور الجهاز الإنتاجي. ويمكن اعتباره نوعاً من التثبيت (الربط بأسعار النفط).

كما يتم قبول الفرضية الثانية ومفادها أن السياسة المتبناة من طرف الجزائر تؤثر سلباً على فعالية سياسة الأجور السائدة بها، وذلك بسبب التدخل المتكرر للبنك المركزي في تعديل سعر صرف الدينار، مما أدى إلى تخفيضه إلى حدود قصوى تجعل من غير الممكن مجازاتها من قبل السياسة الأجرية، علماً أن هذه الأخيرة تتميز عموماً بعدم مرونتها.

التوصيات:

- من أجل نجاح نظام الصرف المتبع من طرف الجزائر، وتقليص أثره السلبي على الأجور، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، والمتمثلة فيما يلي:
- تحقيق مرونة في السياسة الأجرية بحيث تتناسب مع التغيرات على المستوى الكلي من ارتفاع في الأسعار ومعدل التضخم، والتي يعود سببها إلى التخفيض المفرط في العملة.
 - تحفيز المستثمرين المحليين لتنشيط الجهاز الإنتاجي عموماً، والإنتاج الإحلالي للواردات خصوصاً، وتقديم التسهيلات الضرورية مما يسمح بتقليص الأسعار وتحقيق كفاية الأجور.
 - تنويع الاقتصاد الوطني من خلال إنعاش قطاعي السياحة والزراعة، مما يقلص من التأثير السلبي للتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط والتي تتعكس بشكل مباشر على أسعار الصرف بالتخفيض، وبشكل غير مباشر على الأجور والقدرة الشرائية للمواطن.
 - ترشيد الواردات من خلال فرض قيود على استيراد المواد الاستهلاكية لاسيما الكمالية، وكذا تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم المالي والاستشاري.
 - تقليص حالات تدخل البنوك المركزية في تحديد قيمة العملة، لاسيما وأن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائماً إلزامية التدخل.
 - تقليص نشاط السوق الموازية برفع القيود عن تحويل الدينار للعملة الأجنبية، وكذا إنشاء مكاتب صرف أكثر جاذبية، وفرض العقوبات عن المتعاملين خارج السوق الرسمية.
 - ضرورة حيابة نظام نقدي ومالي متطورين، ومركز مالي قوي، وتنسيق القوانين المتعلقة بتنظيم الصرف، لتفادي التعديل المتكرر قصد تعزيز الثقة والمصدقية في سوق الصرف؛

قائمة المراجع:

الكتب:

- الصيرفي محمد. (2006). دارة الموارد البشرية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- ديسلر جاري. (2003). إدارة الموارد البشرية. الرياض: دار المريخ.

المقالات :

- الخيز طارق ، عبد الواسع المخلافي. (2006). الأسس العلمية لتحقيق العدالة في هياكل الأجور الوظيفية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 28 (02).
- العباس بلقاسم. (2003). سياسات أسعار الصرف. سلسلة قضايا التنمية في الاقطار العربية، 23 (2)
- العتيبي أسماء فيحان. محمد علي نشوى مصطفى ، (2018). أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي ، الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري الفترة 1990-2015. مجلة رؤى اقتصادية ، 08 (02).

- بن بوزيان محمد. (2002). فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر. مجلة اقتصاد - ماجنمت ، 01 (01).
- بريري أمين. (2011). مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري. (مجلة الباحث) (09).
- بن قدور علي. (2012-2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010). أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير. كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد، ورقلة، الجزائر.
- بورحلي خالد. (31 06, 2015). فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1986-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (العدد1)، الصفحات 175-192.

الرسائل والأطروحات:

- حمادي خديجة. (2009). علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية. مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عباس بلقاسمي. (2011). محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي. أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عمار جعفري. (2013). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010). مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- مرغيت عبد الحميد. (2018). إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو سعر الصرف المرن ، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، سطيف، الجزائر، تخصص اقتصاد، سطيف، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
- هداجي عبد الجليل. (2014). تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي، 03 (03)، الصفحات 56-78.

Les sources:

- Peretti, J. (2007). *Ressources humaines* (éd. 10^{ème}). Paris: Vuibert.
- Al-Nashar Sara. (09, 2011). Nominal wage and price dynamics in Egypt: An empirical analysis.
- Christmann, P. (2006). *Note on exchange rate regimes*. virginia: DARDEN business publishing.
- H. Robert Heller(02. 06. 1987) , Deficts, Debts and Dollars , Annual Goldman Sachs Exchange Rate Conference, New York City.
- International monetary fund ,04 20 تاريخ الاسترداد (04 06 2004) . <https://www.imf.org/external/np/mfd/er/2004/eng/0604.htm> 2021، من
- Papaioannou, M. G. (2003). *Detrminents of the choice exchange rate regimes in six central american contries, An amperical Analysis, IMF working paper, WP: 03-59.*